

شركة رشيد للنزاهة والشفافية

شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

**تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى شركاء شركة رشيد للنزاهة والشفافية محدودة المسؤولية (غير هادفة للربح)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية**

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة رشيد للنزاهة والشفافية محدودة المسؤولية (غير هادفة للربح) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. وإن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
 - تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و إذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن



شروق نواف الخطيب
ترخيص رقم ١٠٣٨

إرنست وَيُونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٣ تشرين الأول ٢٠٢٢

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات	الموجودات
دينار	دينار		موجودات غير المتداولة
٤١٨٢	٢٥٣١	٣	ممتلكات ومعدات
			موجودات المتداولة
١٠٧٤٤	٩٦٤٧	٥	أرصدة مدينة أخرى
٩٩٠	٧٩٨٢	٤	نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك
١١٧٣٤	١٧٦٢٩		
١٥٩١٦	٢٠١٦٠		مجموع الموجودات
			صافي الموجودات والمطلوبات
			صافي الموجودات
١٩٢٥	١٩٢٥	٧	رأس المال المدفوع
١٤٨٢	١٩٢٥		احتياطي اجباري
(٩٨٦٥)	(٤٤٠٥)		العجز العام
(٦٤٥٨)	(٥٥٥)		صافي الموجودات
			مطلوبات المتداولة
١٨٩١	٣٦٨٨		ذمم دائنة
٩١٥٦	١٠١٥٠		ارصدة دائنة أخرى
١١٣٢٧	٦٨٧٧	٦	إيرادات مؤجلة
٢٢٣٧٤	٢٠٧١٥		
١٥٩١٦	٢٠١٦٠		مجموع صافي الموجودات والمطلوبات

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات
دينار	دينار	
٢٥٤٨٣٩	٢٧٥١٦٩	٨ إيرادات المنح
(١٧٢٨٠٣)	(١٦٨٢٣١)	٩ مصاريف البرامج الأساسية
(١٠٣٢٦٨)	(١٠١٥٥٣)	١٠ مصاريف البرامج غير الأساسية
٢١٦٦	٥١٨	إيرادات أخرى
(١٩٠٦٦)	٥٩٠٣	وفر (عجز) السنة
-	-	يضاف بنود الدخل الشامل الاخر
(١٩٠٦٦)	٥٩٠٣	مجموع الدخل الشامل للسنة

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

رأس المال المدفوع	احتياطي اجباري	العجز العام	صافي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				-٢٠٢١
١٩٢٥	١٤٨٢	(٩٨٦٥)	(٦٤٥٨)	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	٥٩٠٣	٥٩٠٣	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	٤٤٣	(٤٤٣)	-	المحول إلى احتياطي اجباري
١٩٢٥	١٩٢٥	(٤٤٠٥)	(٥٥٥)	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
				-٢٠٢٠
١٩٢٥	١٤٨٢	٩٢٠١	١٢٦٠٨	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	(١٩٠٦٦)	(١٩٠٦٦)	مجموع الدخل الشامل للسنة
١٩٢٥	١٤٨٢	(٩٨٦٥)	(٦٤٥٨)	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢١

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات
دينار	دينار	
		الأنشطة التشغيلية
(١٩٠٦٦)	٥٩٠٣	وفر (عجز) السنة
		تعديلات -
٣١٢٨	١٦٥١	٣ استهلاك ممتلكات ومعدات
		التغيرات في رأس المال العامل -
(١٩٥٥)	١٠٩٧	أرصدة مدينة أخرى
١٨٩١	١٧٩٧	ذمم دائنة
٤٣٣١	٩٩٤	أرصدة دائنة أخرى
(١٠٦٦٩)	(٤٤٥٠)	إيرادات مؤجلة
(٢٢٣٤٠)	٦٩٩٢	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(٢٢٥٠)	-	٣ شراء ممتلكات ومعدات
(٢٢٥٠)	-	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(٢٤٥٩٠)	٦٩٩٢	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
٢٥٥٨٠	٩٩٠	النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني
٩٩٠	٧٩٨٢	٤ النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول

(١) عام

تأسست شركة رشيد للنزاهة والشفافية كشركة ذات مسؤولية محدودة غير هادفة للربح تحت رقم (٤٤٩) بتاريخ ٢٢ أيلول ٢٠١٣ وبرأسمال قدره ١٠٥٠٠ دينار مقسمة إلى ١٠٥٠٠ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة، والذي تم زيادته لاحقاً ليصبح ١٧٥٠ دينار مقسمة إلى ١٧٥٠ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة. هذا وقد قررت الهيئة العامة للشركة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٨ الموافقة على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ ١٧٥ دينار عن طريق دفعات نقدية تم دفعها من قبل شريك جديد ليصبح رأس المال ١٩٢٥ دينار مقسم إلى ١٩٢٥ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة.

أهم أنشطة الشركة الرئيسية ما يلي:

- التدريب في مجال الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة والتسامح دون اصدار شهادة.
- اعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ غايات الشركة ووفقاً للتشريعات النافذة.

إن عنوان الشركة هو ص.ب ٨٥٢٦٦٢ عمان ١١١٥٨٥ - المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢) أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

(١-٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم اظهار القوائم المالية بالدينار الأردني والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.

(٢-٢) التغييرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، باستثناء أن الشركة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢١:

المرحلة الثانية من إصلاح IBOR (سعر الفوائد المعروضة بين البنوك):- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة والمتعلقة بالأثر على التقارير المالية عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة IBOR بمرجع يعتمد على العائد شبه الخالي من المخاطر. تشمل التعديلات التطبيقات العملية التالية:

- التطبيق العملي ل يتم التعامل مع التغييرات التعاقدية والتغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغيير سعر الفائدة المرجعي كتغييرات في سعر الفائدة المتغير، بما يعادل الحركة على سعر الفائدة في السوق،
- تتطلب الإعفاءات من الشركة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط ووصف أداة التحوط مع استمرارية علاقات التحوط للشركة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر،
- يجوز للشركة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقدياً، للتحوطات لمخاطر التغيير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١ - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٨ أيار ٢٠٢٠ تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦). منح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الإيجار على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-19. نظرًا لكونه حلاً عملياً، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 والممنوحة من المؤجر يمثل تعديلاً لعقد الإيجار أم لا. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في دفعات الإيجار الناتجة عن تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المفترض تطبيق التعديل حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢١، ولكن نظرًا لاستمرار تأثير وباء COVID-19، وبتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتمديد فترة التطبيق العملي إلى ٣٠ حزيران ٢٠٢٢.

تتطبق هذه التعديلات على الفترات السنوية اعتباراً من ١ نيسان ٢٠٢١.

لم تحصل الشركة على تخفيضات أو تأجيلات الإيجار المتعلقة بوباء COVID-19، ولكن سوف تقوم الشركة باستخدام هذا التطبيق العملي إذا أصبح قابل للتطبيق خلال فترة التطبيق المسموحة.

(٣-٢) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات

متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤-٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها ويتم استبعاد كلفة الممتلكات والمعدات والاستهلاك المتراكم المتعلق بها عند بيعها أو التخلص منها ويتم اثبات أية أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

٪	
١٥	أثاث ومفروشات
٢٥	أجهزة حاسوب
٢٥-٢٠	أجهزة ومعدات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات بخصوص الانخفاض في القيمة عندما تشير الاحداث او التغيرات في الظروف الى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. عند وجود مثل تلك المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها القابلة للاسترداد ويتم تسجيل مخصص تدني القيمة في قائمة الدخل الشامل.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل (محتسبة على أساس الفرق ما بين المتحصلات النقدية والقيمة الدفترية للأصل المستبعد) ضمن قائمة الدخل الشامل عند استبعاد الأصل.

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك.

ذمم وأرصدة مدينة أخرى

تظهر الذمم المدينة وجهات ذات علاقة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوماً منها الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم عمل تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتستخدم الفرع الأسلوب المبسط في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تستند إلى الخبرة التاريخية للخسارة الائتمانية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (٩).

ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

ضريبة الدخل

لم يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل عن نتائج أعمال الشركة كونها غير هادفة للربح، وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

إيرادات المنح

يتم الاعتراف بإيرادات المنح من تعهدات المانحين غير المشروطة كما يلي:

- يتم الاعتراف بالمنح المقيدة والمخصصة لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور زمن كمطلوبات "منح مقيدة" ويعترف بها كإيراد بالتوازي مع تحمل المصاريف التي قيدت المنحة لأجلها.
- يتم الاعتراف بالمنح غير مقيدة الاستخدام أو الوقت كإيراد عند الحصول على تعهد غير مشروط من المانح.
- تظهر المنح بالممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة وتسجل كإيرادات مؤجلة، ويتم الاعتراف بها كإيرادات بشكل منتظم وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الدينار الأردني. تؤخذ الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل إلى قائمة الدخل الشامل.

التدني في قيمة الموجودات المالية

تعترف الشركة بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة لجميع أدوات الدين غير المحفوظ بها بالقيمة العادلة من من خلال الأرباح والخسائر. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية المتوقعة المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخضومة عند تقدير سعر الفائدة الفعلي الأصلي. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى تعد جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية (ان وجدت).

تقوم إدارة الشركة باحتساب المخصص استناداً إلى خبرتها التاريخية في خسارة الائتمان معدلة وفقاً للعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

التدني في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمه المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل

تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي المنفصلة على أساس التصنيف المتداول وغير المتداول.

يعتبر الموجود متداولاً عندما:

- يتوقع تحقيقه أو بنوى بيعه أو استهلاكه في الدورة التشغيلية الاعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة أساسية لغرض المتاجرة؛
- يتوقع تحقيقه خلال اثنتى عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- النقد وما في حكمه إلا إذا كان مقيد من إن يتم استبداله أو استخدامه لتسوية مطلوب لمدة اثنتى عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يعتبر المطلوب متداولاً عندما:

- يتوقع تسويته في الدورة التشغيلية لاعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة اساسية لغرض المتاجرة؛
- عندما يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- ليس هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوب لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو نقل المطلوبات يتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات.

في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات.

تحتاج الشركة لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

تقيس الشركة القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال

استخدام الموجودات بأفضل استخدام لها أو بيعها لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

تقوم الشركة باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

تقوم الشركة باستخدام الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

تقوم الشركة بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهرى على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢١

(٣) ممتلكات ومعدات				
المجموع	أجهزة ومعدات	أجهزة حاسوب	أثاث ومفروشات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				-٢٠٢١
				الكلفة:
٣٥٩٢٠	٩١٢٠	١٤٥٣١	١٢٢٦٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني
٣٥٩٢٠	٩١٢٠	١٤٥٣١	١٢٢٦٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
				الاستهلاك المتراكم:
٣١٧٣٨	٧٤٩٤	١٢٨٧٥	١١٣٦٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني
١٦٥١	٤٥٣	٨٧٦	٣٢٢	مصروف الاستهلاك
٣٣٣٨٩	٧٩٤٧	١٣٧٥١	١١٦٩١	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
٢٥٣١	١١٧٣	٧٨٠	٥٧٨	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول
				-٢٠٢٠
				الكلفة:
٣٣٦٧٠	٨٨١٩	١٢٨٠٢	١٢٠٤٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني
٢٢٥٠	٣٠١	١٧٢٩	٢٢٠	إضافات
٣٥٩٢٠	٩١٢٠	١٤٥٣١	١٢٢٦٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
				الاستهلاك المتراكم:
٢٨٦١٠	٧٠٥٥	١١٩٧٢	٩٥٨٣	الرصيد كما في أول كانون الثاني
٣١٢٨	٤٣٩	٩٠٣	١٧٨٦	مصروف الاستهلاك
٣١٧٣٨	٧٤٩٤	١٢٨٧٥	١١٣٦٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول
٤١٨٢	١٦٢٦	١٦٥٦	٩٠٠	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول

بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل ٣٠٧٦٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢١٠٢٨ دينار).

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الاول ٢٠٢١

(٤) نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٩٩٠	٧٩٨٢	نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك
٩٩٠	٧٩٨٢	

(٥) أرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
١٠٥٦٨	٨٥٥٣	إيراد مستحق القبض
١٧٦	١٠٩٤	ذمم موظفين
١٠٧٤٤	٩٦٤٧	

(٦) إيرادات مؤجلة

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
-	٥٦٠٩	منح مقيدة- هيئة تنسيق منظمات المجتمع المدني
١٧٧٦	١٢٦٨	إيرادات مؤجلة تتعلق بممتلكات ومعدات ممنوحة
٨١٤٩	-	مراقبة حوكمة الاراضي وضمان حيازة الاراضي
١٤٠٢	-	مشروع تمكين المجتمع المدني واثراك المواطنين من اجل الشفافية والمساءلة
١١٣٢٧	٦٨٧٧	

(٧) صافي الموجودات

رأس المال المدفوع
بلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع ١٩٢٥ دينار بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة (٢٠٢٠: ١٩٢٥ دينار).

احتياطي إجباري

يمثل رصيد هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل مخصص ضريبة الدخل بنسبة ١٠٪ بحيث لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأسمال الشركة، وهو غير قابل للتوزيع على الشركاء.

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الاول ٢٠٢١

(٨) إيرادات المنح

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٥٩٩٦١	١١٥٣٨٩	مدرسة النزاهة
٧٢٢٣	٦٣١٩٢	الحوكمة والمهارات القيادية لفئة الشباب في القطاع العام
٧٧٨٠	٤٥٣٠٤	مراقبة حوكمة الاراضي وضمان حيازة الاراضي
-	٢٣٩٣٨	تعزيز بيئة المجتمع المدني
-	١٢٢٥٦	منحة احتياطي شبكة
-	٨٥٥٣	تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني
٧٧٤٦٣	٦٥٣٧	مشروع تمكين المجتمع المدني وإشراك المواطنين من أجل الشفافية والمساءلة
٦١٧٩٥	-	مشروع سيادة القانون
٤٠٦١٧	-	مشروع كسب التأييد الوطني للدفع بالتزامات الأردن المقدمة في قمة مكافحة الفساد
٢٥٤٨٣٩	٢٧٥١٦٩	

(٩) مصاريف البرامج الأساسية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٧٧٧٢٩	٦٨٩٤٢	أتعاب المهنية
٢١٥٣٢	٣٩٧٢٩	السفر والإقامة
١٧٦٤٧	٢٤٦٠٧	تكاليف ورش العمل
٣٥٣٤٢	٢١٨٠٠	رواتب واجور ومنافع موظفين
٦٥٧٨	٦٨٠١	قرطاسية ومطبوعات
١٤٨٠	٤٩٢٦	مصاريف التنقل
١٢٤٩٥	١٩٢٦	مصاريف أخرى
١٧٢٨٠٣	١٦٨٢٣١	

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الاول ٢٠٢١

(١٠) مصاريف البرامج غير الأساسية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٦١٨٠٠	٦٤٢٣٠	رواتب واجور ومنافع موظفين
١٠٠٠٨٣	١١٠٠٠	ايجار*
٨٨٠٦	٩١٥٣	مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
٩٥١٦	٦٢٦٧	اتعاب مهنية
٤٢٥٣	٤٥٢٣	تأمين صحي
٢٤١٤	٢٣٨٣	مياه وكهرباء
٣١٢٨	١٦٥١	استهلاكات (إيضاح ٣)
٨٧٩	٥٤٩	مصاريف تنظيف
٦٢٠	٤٩٥	قرطاسية ومطبوعات
٢٩	٤٣٨	رسوم مصاريف حكومية
٧١٨	١٦٦	عمولات بنكية
٢٢٣	١٥٠	ضيافة
٧٩٩	٥٤٨	مصاريف أخرى
<u>١٠٣٢٦٨</u>	<u>١٠١٥٥٣</u>	

* لم يكن لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) أي أثر على القوائم المالية للشركة، حيث أن التزام الإيجار قصير الأجل ولا تتوقع الشركة بتجديد العقد للعام القادم.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة.

إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة حيث أن موجوداتها ومطلوباتها المالية لا تحمل فوائد.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة.

وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث لا يوجد ذمم مدينة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١. كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تعمل الشركة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التعامل مع مانحين معتمدين. إن المطلوبات المالية تستحق خلال سنة من تاريخ القوائم المالية.

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية.

إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١/٤١ دولار لكل دينار)، وبالتالي فإن أثر مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

(١٢) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأس المال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأس المال بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

إن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطي الاجباري والعجز العام والبالغ مجموعها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ مبلغ ٥٥٥ دينار (٢٠٢٠: مبلغ ٦٤٥٨ دينار).

(١٣) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد وارصدة لدى البنوك وبعض الأرصدة المدبنة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

ان القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية.

(١٤) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الشركة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محددة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧). لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات: تعريف "الحق لتأجيل التسوية"، الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية، ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل، وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في آذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية. سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشآت من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

العقود الخاسرة - كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذا كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) بقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا التعديل على الشركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية - اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر. ستقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: الضرائب في قياس القيمة العادلة

كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة. قام التعديل بإلغاء متطلب المعيار الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية والضرائب عند قياس القيمة العادلة للأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١).

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي على قياس القيمة العادلة اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على الشركة.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على الشركة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)
في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة
المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام
الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة
المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات
الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات
بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترة التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق
المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على
معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

تقوم الشركة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للشركة.